مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار:132 (من 29 أغسطس/آب إلى 5 سبتمبر 2015)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

- مقدمة 2

مفاوضات السلام الأفغاني من دون باكستان!

- تأجيل المفاوضات..... 4
- دعايات مناهضة لباكستان 4
- منافسات الدول الإقليمية..... 5
- زيارة سوزان رايس إلى كابول..... 5
- ما هو الخيار بعد باكستان؟ 6

الفساد الإداري.. وصمة عار على الحكومة الأفغانية

- أفغانستان والفساد الإداري..... 8
- محاولات أخيرة ضد الفساد..... 8
- جذور الفساد الإداري في أفغانستان..... 9
- ملف وزارة إحداث المدن وكابل-بانك..... 9
- طرق الحل والمقترحات..... 10

مقدمة

في هذه النشرة من «تحليل الأسبوع» نقدم إليكم من قسم التحليل في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية تدهور العلاقات بين أفغانستان وباكستان، مع وساطة باكستان في محادثات السلام بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان. فمن جهة يقول بعض الأعضاء في المجلس الأفغاني الأعلى للسلام بأن مفاوضات السلام لن تجدي من دون وساطة باكستانية، ومن جهة أخرى يتهم مسؤولون حكوميون أفغان، باكستان بازدواجية الموقف ويرفضون الوساطة الباكستانية.

ومنذ شهر تدهورت العلاقات بين الطرفين إثر عوامل عدة، وتستمر مع ذلك محاولات تحسينها. فهل تريد الحكومة الأفغانية حقا أن تتولى عن الوساطة الباكستانية في محادثات السلام مع طالبان؟ وماذا قد يكون الخيار للوساطة بعد باكستان؟

في القسم الثاني من التحليل، ننافش وضع الفساد الإداري في أفغانستان، تزامنا مع عقد جلستَيْن مهمتَّيْن بشأن المساعدات الدولي لأفغانستان، والحال أن الحكومة الأفغانية لم ترفع أي خطوات جادة مجدية لمكافحة الفساد. هذه الأمور والأسئلة تمت مناقشتها في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، وإليكم التفاصيل:

مفاوضات السلام الأفغاني من دون باكستان!

مع تشكيل "حكومة الوحدة الوطنية" في أفغانستان، وبعد توقيع الاتفاقية الأمنية مع أمريكا والناتو، كانت إعادة النظر في العلاقات بين أفغانستان وباكستان أكبر خطوة رفعها الجانب الأفغاني.

مع أن أشرف غني كانت معه تجربة حكومة سلفه كرزاي، وأن الأخير زار باكستان 15 مرة من دون أن يقنع إسلام آباد بأن لا تدعم طالبان، وبقيت علاقاته باردة إلى آخر أيام حكمه.

مشكلة الحكومة الأفغانية الحالية هي أنها حكومة ائتلافية، وفي كل أمر ينبغي أن تتفق الجهات المشاركة فيها، ويبدو أن الفريقين كانا على وفاق على التقارب من باكستان، وكانت تلك رغبة أمريكية، في أن تحل أفغانستان مشكلتها مع باكستان بالتفاوض.

وكان من المنتظر أن تظهر سياسة التقارب مع باكستان، بعد زيارة أشرف غني إلى باكستان، وزيارة المسؤولين الباكستانيين إلى أفغانستان، نتائج إيجابية. خلقت أول جلسة تم عقدها في أورومتشي بوساطة باكستانية الأمل بإنهاء الحرب، عقبتها جلسة أخرى في إسلام آباد بين مندوبي الحكومة الأفغانية وأفراد لحركة طالبان.

تأجيل المفاوضات

ومع الأمل بأن تصل المحادثات بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان إلى نتائج واضحة، وكانت التقارير تفيد بطلب أفغاني حكومي بطرح هدنة ضمن المحادثات، تم الإعلان بوفاة الملا محمد عمر زعيم حركة طالبان وهو ما أوصل المحادثات إلى وضع غير معلوم. ومن ثم اجتماع حركة طالبان قرب مدينة كويته الباكستانية من أجل البيعة مع الملا أختر منصور جعل الحكومة الأفغانية تتهم مرة أخرى باكستان بدعم طالبان.

وأظهرت التفجيرات الكثيرة في كابول، وسقوط مديرية "موسى قلعة"، في ولاية هلمند، بأن طالبان رغم خلافاتها الداخلية تسير في خطى الحرب، ومن هنا أتهمت باكستان مرة أخرى بخلخلة الوضع الأمني وتدهورت العلاقات من جديد.

دعايات مناهضة لباكستان

توجه في الفترة الأخيرة الجنرال دوستم النائب الأول للرئيس الأفغاني إلى ولاية فارياب المضطربة، وادعى في كلمة له أمام وسائل الإعلام أن حربه ليست ضد طالبان، بل هي حرب ضد باكستان وآي إس آي. وادعى أيضا أن جنرالا باكستانيا يقود الحرب ضده في ولاية فارياب[1].

وفى هذه الآونة الحسّاسة، تم ترميم سد سلما في ولاية هرات بدعم هندي، وعقبتها دعايات كثيرة لصالح الهند في مواقع التواصل الاجتماعي، ونشرت صور لحرق العلم الباكستاني في كابول وفي بعض الولايات الأخرى، ولرفع العلم الهندي مما أثار سخطا باكستانيا كبيرا.

وأثرت حملة مقاطعة الأمتعة الباكستانية في مواقع التواصل الجمعي على الحكومة، وجرت في كابول من قبل بعض المجموعات تسجيل الأسماء للذهاب إلى قتال باكستان، وبذلك تدهورت العلاقات بين البلدين إلى أبعد مما كانت أيام حامد كرزاي[2].

[1] See online:
http://www.1tvnews.af/fa/news/afghanistan/18186-2015-08-20-13-22-25
[2] see online:
http://jomhornews.com/doc/news/fa/69560/

يبدو أن الطرفين لهما ضروريات كثيرة للتقارب رغم هذا التدهور، وشارك في مؤتمر "ريكا"، في كابول، سرتاج عزيز نيابة عن باكستان، والتقى المسؤولين الأفغان على هامش المؤتمر من أجل تحسين العلاقات الثنائية.

منافسات الدول الإقليمية

شارك في جلسات أورومتشي وإسلام آباد مندوب الصين المراقب إلى جانب مندوب أمريكا المراقب، ومنها يبدو أن أمريكا تعطي أهمية للدور الصيني في هذه المفاوضات. وقال السفير الصيني في أفغاستان إن بلده ستحاول بأن تحمل باكستان على العمل المشترك مع الصين وأفغانستان في مجال مكافحة الإرهاب.

من جهة أخرى، ومع محاولات لإخفاء شدة المنافسة بين الهند والصين في المنطقة، إلا أن الهند ليست راضية عن دور باكستان والصين في أفغانستان، وتشعر بأنها تخسر أفغانستان لصالح باكستان. ويأتي إعلان عدم مشاركة وزير الخارجية الهندي في جلسة "ريكا"، ضمن هذا القلق الهندي.

زيارة سوزان رايس إلى كابول

حذّرت أمريكا باكستان بأن دعم أمريكا المالي البالغ مئات الملايين من الدولار يبقى رهن مكافحة باكستان الجادة ضد الإرهاب. وفي زيارتها إلى باكستان طرحت سوزان رايس مستشارة الأمن القومي الأمريكي اتهامات الجانب الأفغاني مع المسؤولين الباكستانيين، وطلبت من باكستان أن تكون جادة في مكافحة الإرهاب، كما وطلبت إجراءات مشددة ضد شبكة الحقاني المتورطة في إعمال عنف في أفغانستان.

وفي المقابل قال سرتاج عزيز مستشار رئيس الوزراء الباكستاني في الأمور الخارجية، إن باكستان أزالت شبكة حقاني ولا يوجد أثر لها في البلد، بل ذهبوا جميعا إلى أفغانستان.

زيارة السيدة رايس علامة قلق أمريكي من تدهور العلاقات بين أفغانستان وباكستان. وقد أضاف النزاع المسلح بين الطرفين في الحدود الوضع سوءا، وكان من دوافع زيارة رايس إلى باكستان، ومن جهة أخرى تريد أمريكا بأن ترغّب الصين في لعب دور أنشط في عملية السلام الأفغانية.

لا يمكن اعتبار زيارة رايس مهمة في الوساطة بين الطرفين الأفغاني والباكستاني، بل هي تريد تحسين العلاقة بين باكستان والهند أيضا. يقف سوء العلاقة بين الهند وباكستان عاملا للوضع الأمني المتدهور في جنوب آسيا، وتريد أمريكا من هاتين الدولتين الذريتين أن تحلا مشكلتهما على الكشمير.

رغم ذلك كان من أهداف زيارة رايس إلى باكستان، ترغيب المسؤولين الباكستانين البدء من جديد بإجراء المفاوضات بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان، ويمكن ذلك إذا ما أصبحت الأوضاع اعتيادة. من جانب آخر خلقت الخلافات الداخلية في طالبان بعد رحيل الملا محمد عمر مشاكل أخرى في طريق المحادثات.

ما هو الخيار بعد باكستان؟

قال القاضي محمد أمين وقاد عضو في المجلس الأفغاني الأعلى للسلام، بأن مفاوضات السلام أمر مستحيل من دون وساطة باكستانية. وقال عضو في الوفد الأفغاني المفاوض مع طالبان، إن حركة طالبان ليست على قلب رجل واحد، ولا ندري أي مجموعة تملك صناعة القرار في أمور ذات أهمية مثل الهدنة. ومن هنا على باكستان أن تلعب دور الوساطة لعلاقاتها القريبة من طالبان، وذلك للتأكد من أن المشاركين في المفاوضات يكونون مندوبي طالبان حقا[3].

وقال عبدالله عبدالله الرئيس التنفيذي في الحكومة الأفغانية إن مفاوضات السلام لن تستمر بعد هذا بوساطة باكستانية، واتهم باكستان بعدم الصدق[4].

لكن مشكلة الحكومة الأفغانية تكمن في أنها لا تملك برنامجا دقيقا بشأن السلام. لأنها لو أرادت فعلا بأن لا تجري مفاوضات السلام بوساطة باكستانية عليها أن تشرع خطة أخرى. ومن ذلك إجراءها "مفاوضات أفغانية"، وتخوّل وساطة المفاوضات إلى جهة أفغانية محايدة، تقبلها حركة طالبان.

ولا تنحصر مشكلة الحكومة الأفغانية في الخلاف بين الذين شكّلوا هذه الحكومة، بل هناك عوامل أخرى، تؤثر على سياستها بشأن السلام، منها ضغوط ما يُسمى بالمجتمع المدني، والدعايات الكثيرة في الإعلام. ويرى البعض ما دامت الحكومة الأفغانية تبني سياستها بشأن السلام على تعليقات في الفيسبوك، فإنها لا تنجز أي شيء في هذا المجال.

[3] see online:
http://da.azadiradio.org/content/article/27215571.html
[4] see online:
http://www.payamerooz.net/NewsDetail.aspx?NsId=4603

الفساد الإداري.. وصمة عار على الحكومة الأفغانية

استضافت العاصمة الأفغانية في الأيام القليلة الماضية، قمة "ريكان"، و"سم"، المهمتَيْن، وتمت فيهما مناقشة التعاون الاقتصادي الإقليمي، وملف المساعدات الدولية مع أفغانستان، وعرض الحكومة الأفغانية إنجازها أمام المجتمع الدولي في مجال مكافحة الفساد. مع أن المساعدات الدولية للحكومة الأفغانية كانت رهن مكافحة جادة مع الفساد الإداري، إلا أن هذه الحكومة لم تنجز ما يُذكر في هذا المجال أيضا.

وفي الأسبوع الماضي، تم عقد مؤتمر للعلماء ضد الفساد الإداري، أكّد فيها أشرف غني الرئيس الأفغاني على دور العلماء في مكافحة هذه الظاهرة، رأى من الضرورة أن تبدأ العلماء "جهادا"، ضد الفساد، وذلك سدا لهذه المشكلة، وقال إن الشعب والعلماء ليسوا منخرطين في الفساد في أفغانستان، بل إن مجموعة من المسؤولين والمهربين تصنع هذا العار للبلد.

وقبل أسابيع عدة نشر مركز للدراسات في العاصمة كابول، تحقيقا بشأن الفساد الإداري، واعتبرت الفساد أكبر مشكلة بعد انعدام الأمن والبطالة.

ورفعت الحكومة الأفغانية خطوات في مجال مكافحة الإرهاب، لكن كثيرا من الخطط بقي حبرا على الورق، وكانت أحاديث الرئيس الأفغاني المخالفة مع الفساد، في الأسبوع الماضي من أجل جلب المساعدات الدولية.

أفغانستان والفساد الإداري

إن الفساد الإداري في البلد يهدر حقوق الشعب، ويدفع سكان البلد سنويا ملاين الدولار للمسؤولين الحكوميين كـ"إتاوة". إضافة إلى ذلك يُعتبر الفساد الإداري وصمة عار على الحكومات، فإن كثيرا منها تسقط أو تتغير إثر تواجد وتفشي الفساد فيها. من هنا يلعب الفساد دورا مهما في بقاء الحكومات أو انهيارها، لكن أفغانستان ليست البلد الوحيد الذي يواجه هذه المشكلة، بل هي أزمة معاصرة تواجهها كثير من الدول.

ورتّبت منظمة النزاهة الدولية أفغانستان في تقريرها السنوي لعام 2014م، في الدرجة الرابعة، وفي معايير هذه المنظمة، كلما قلّصت درجة رصيد البلد، كثر فيها الفساد. وحصلت أفغانستان على 12 درجات، وجاءت من بين 175 دولة في 172، وتقدّمت منها في الفساد صوماليا، وكوريا الشمالية، والسودان.

محاولات أخيرة ضد الفساد

اتخذ أشرف غني أثناء حملاته الانتخابية موقفا صارما تجاه الفساد الإداري، واعتبر ذلك أولوية حكومته، وفتح في اليوم الثاني من رئاسته أكبر ملف مصرفي في تاريخ البلد. وقدّم في مؤتمر لندن مقالا بعنوان الإصلاح الاقتصادي، جاء فيه مكافحة الفساد الإداري. ونذكر من بنود هذه المكافحة الآتي:

- إحداث مهمة مكافحة الفساد الإداري، بوقت محدد وصلاحيات التنفيذ،
- إجراء إصلاحات في إدارة المراقبة العالية،
- إحداث لجنة التوفير المالي، تقوم بدراسة العقود الكبيرة، وذلك لتحفظ البلد من شر الفساد[5].

مع أن الإدارة المذكورة لم يتم إحداثها بعد، كما ولم تجر أي إصلاحات في إدارة المراقبة العالية، لكن لجنة التوفير المالي بدأت عملها في القصر الرئاسي وتحت مراقبة الرئيس نفسه وهي تقوم بدراسة العقود. وقال أشرف غني في مؤتمر العلماء الأسبوع الماضي، إن الحكومة استطاعت بأن تحافظ على 8,5 مليار دولار عبر دراسة العقود فقط.

[5] Christine Roehrs, Return of the Goodwill? London Conference as symbol of a new start, 1 december 2014, see online https://www.afghanistan-analysts.org/return-of-the-good-will-london-conference-as-symbol-for-a-new-start/

جذور الفساد الإداري في أفغانستان

إن العائق الأكبر أمام الحكومة الأفغانية في إزالة الفساد هو عوامل هذه الظاهرة المتجذرة في البلد وأصحاب القوى.

ويظهر بعض الإحصاءات ارتفاعا ملحوظا في مستوى الفساد داخل العقود، والجمارك، والمؤسسات العدلية والقضائية، وفي الشرطة والجيش، ولو نمعن في الإحصاءات المختلفة لـ"إدارة مراقبة النزاهة"، ندرك أن مؤسسة القضاء ومؤسسة الشرطة تقدّمتا الجميع في الفساد ضمن إحصاءات هذه الإدارة في 2012م، و2014م.

إضافة إلى ذلك، لقد تفشى الفساد في الجمارك والعقود، وأشار إلى ذلك الرئيس الأفغاني ضمن كلمته قائلا: "إن خمصا يبلغ 50% أو 60% يجري على أموال أصحاب القوى في الجمارك، وأصبحت العقود الحكومية أكبر مصدر للفساد، وتُمنح العقود كثيرا لغير المحترفين"[6].

لا تبدو إزالة الفساد من الجمارك والعقود ومؤسسة القضاء والشرطة أمرا سهلا، وهي بحاجة إلى موقف صارم من قبل الحكومة والإصلاحات. ويمكن تقليص الفساد في مؤسسة القضاء والعدل عبر إصلاحات، لكن إزالة الفساد في الجمارك تحتاج إلى (الإصلاحات والموقف الصارم معا)، لأن الجمارك تخضع لضغوط أصحاب القوى في الولايات.

ملف وزارة إحداث المدن وكابل-بانك

وفي ملف كابول بانك، تمت سرقة ما يزيد عن مليار دولار، وكانت أكبر فضيحة في تاريخ أفغانستان المصرفي، فتح ملفه القضائي أشرف غني في يومه الثاني رئيسا للبلد، وعلى حد قول مؤسسة القضاء الأفغانية، حصلت الحكومة على 50% والبالغ (440 مليون دولار)، من مجموع المبلغ المسروق.، وأن محاولة تجري للحصول على البقية.

[6] See online:
http://www.bbc.com/pashto/afghanistan/2015/09/150901_hh-ghani-speech-on-corruption

ومن جهة أخرى، هناك تهم بسرقة مئات ملايين الدولار، على ستة من الرؤساء في وزارة إحداث المدن، ملفه الآن قيد التحقيق ومن المقرر أن يذهب إلى المحكمة.

أما في مجال الفساد لا يوجد ملفان اثنان فقط، لتنتهي المشاكل بنهايتهما، بل أصبح الفساد ثقافة في كثير من المؤسسات الحكومية، وليس من شأن فتح ملفين اثنين أن يفك الأزمة كلها.

طرق الحل والمقترحات

يمكن أن نقسم مكافحة الفساد إلى قسمَيْن:

أولا: مؤسسات وقوانين مؤثرة ضد الفساد،

ثانيا: تنفيذ القوانين ضد الفساد.

مع أن قوانين ضد الفساد الإداري تم وضعها في أفغانستان، وتم إحداث بعض المؤسسات من أجل مكافحة الفساد، ورغم هذه المحاولات لم ينخفض مستوى الفساد، ويرجع العامل الأكبر في ذلك إلى عدم تنفيذ القوانين المخالفة مع الفساد. منها مثلا، يحكم القانون بتسجيل ممتلكات المسؤولين الحكوميين، ولكن تظهر أرقام إدارة مراقبة النزاهة بأن 9607 استمارة تم توزيعها في 16 ولاية، لم تتم تعبئة هذه الاستمارات من قبل 3448 شخصا[7].

ويرى صناع السياسة العالمية إلى النزاهة كأولى خطوة في مجال مكافحة الفساد الإداري، ومن هنا يقترحون في بلدانهم قانون الحصول على المعلومات، ويطلبون تعديل القوانين الموجودة أيضا. مع أن قانون الحصول على المعلومات تم عرضه على البرلمان الأفغاني وتمريره بتأخير كبير، لكنه بحاجة إلى التعديل أيضا، لأن مصطلحات مثل الأمن القومي، والمصلحة القومية وغيرهما أدرجت فيها من دون تعريف دقيق[8].

[7] See online:
http://www.iwaweb.org/_news/news0034_asset_registration_process_of_gov_officials.html
[8] See online:
http://iwaweb.org/_news/news0020_signing_ati_law_by_afg_president.html

من جانب آخر هناك ضرورة لإجراء إصلاحات في النظام المصرفي، برأي إدارة مراقبة النزاهة و"سيكار"، إن البنك المركزي له مراقبة ضعيفة على البنوك الأخرى، وهناك ضرورة للإصلاحات[9].

في مجال مكافحة الفساد، تبقى هونغ كونغ مثالا رائعا، فإنها كانت منخرطة في الفساد في 1960، وفي 1970م، ولكنها أزالت الفساد برفع خطوات إصلاحية. وكان ضمن هذه الإصلاحات إحداث إدارة لمكافحة الفساد، انقسمت إلى ثلاثة فروع آتية:

أولا: تنفيذ القانون،

ثانيا: تحقيق حول الفساد الإداري،

ثالثا: توعية عامة في الأوساط الشعبية.

مع أن إدارة مكافحة الفساد تم إحداثها في كثير من الدول، لكن إدارة هونغ كونغ اختلفت مع غيرها في أنها استغلت 70% من وسائلها في تنفيذ القوانين المناهضة للفساد. كان الاهتمام الأكبر على تنفيذ القانون، ومن جانب آخر تم استخدام أصحاب المواهب والتدريب والدراسات العليا في هذه الإدارة، وزاد بذلك أثر الإدارة كثيرا.

النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: 784089590 (+93)

تواصل مع المسؤولين:

د. عبدالباقي أمين، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية و الإقليمية: 789316120 (+93) abdulbaqi123@hotmail.com

د. وحيدالله مصلح، نائب مركز الدراسات الاستراتيجية و الإقليمية: 747575741 (+93) drwahidm@gmail.com

حكمت الله خُلاند، مدير قسم الأبحاث والنشرات: 775454048 (+93) hekmat.zaland@gmail.com

[9] See online:
https://www.sigar.mil/pdf/audits/SIGAR%2014-16-AR.pdf